

نوصية اعتمدها لجنة الأحمدى ورفعتها للمجلس لإقرارها في الجلسة المقبلة تحويل قطعة 3 في الأحمدى إلى استثماري

المفرج يطالب بتحويل اجتماعات البلدية إلى نهاية الدوام



مانع العجمي

أوصت لجنة الاحمدى خلال اجتماعها امس برئاسة مانع العجمي بالموافقة على تحويل القطعة (3) بمنطقة المنقف سكن خاص الى استثماري. وقال العجمي ان اللجنة وافقت ايضا على اقتراح العضو محمد الهدية بشأن ائارة الشوارع بمنطقة الوفرة الزراعية وعمل حارة امان بين اعمدة الاثارة وبين الشارع واستبدال التقاطعات بعمل دوار عند كل تقاطع. و اضاف انه تمت الموافقة على اطلاق اسم المرحوم النوخة خالد السفيح على احد الشوارع بمنطقة الفحيحيل، واقتراح العضو مانع العجمي بشأن اطلاق اسم عبدالله الهاشمي على احد شوارع منطقة المنقف، وطلب وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية تخصيص موقع مسجد بالقطعة

(4) بمنطقة فهد الاحمد. وذكر ان اللجنة اجلت طلب وزارة الاشغال العامة تخصيص موقع لمحطة ضخ مياه صرف صحي جنوب شرقي مدينة صباح الاحمد السكنية والمسارات اللازمة لها والمتضمن دراسة المردود البيئي للمشروع. وذكر انه تم ابقاء طلب بيت الزكاة المتضمن توسعة الموقع المخصص لمنطقة فهد الاحمد قطعة (1) وذلك لاختيار موقع بديل. كما تمت الموافقة على طلب وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية تخصيص موقع مسجد ومواقف سيارات بمنطقة المنقف قطعة (56). وبين ان اللجنة احوالت الى ادارة المخطط الهيكلي اقتراح مانع العجمي بشأن عمل جسر مشاة بين منطقتي هدية وجابر العلي.

وكذلك احوالت اقتراحه بشأن تحويل موقع منتزه ابو حليفة الى منطقة سكنية مما يوفر 300 قسيمة مع المرافق العامة الى الجهاز الفني لمعاينة اسباب عدم الموافقة. وأشار الى ان اللجنة اجلت بحث طلب وزارة التعليم العالي لمجلس الجامعات الخاصة تمديد مدة تخصيص الارض المخصصة لإقامة جامعة بمنطقة العقيلة قطعة (6). وذلك لحين احضار مخطط عام للمنطقة، كما تمت اعادة اقتراح العضو جبار الجبار بشأن استحداث مدخل فرعي الى الفطاس من طريق الفحيحيل السريع الى الجهاز الفني لدراسته، كما تم تأجيل طلب الهيئة العامة للزراعة توسعة منطقة الوفرة الزراعية لمقابلة المسؤولين بالبلدية.

إقرار الذمة المالية

قال عضو المجلس البلدي مانع العجمي انه انطلاقاً من مبدأ الشفافية لتحقيق العدالة الاجتماعية ساقدم اليكم اقرار الذمة المالية عن نفسي وعن زوجتي وأولادي، وذلك لتحقيق المزيد من الشفافية والإفصاح عما يتعلق بأعضاء المجلس الشعبية الممثلة لإرادة المواطنين، وترسيخاً لمبادئ القانون ودولة المؤسسات التي تمثل أحد أهم مرتكزات الديموقراطية الكويتية.

انتقد عضو المجلس البلدي محمد المفرج كثرة اجتماعات المسؤولين في البلدية اثناء الدوام الرسمي. وقال المفرج في تصريح صحفي ان هذه الاجتماعات التي تعقد صباحاً ليس لها داع بل تؤثر على سير العمل والمراجعين الذين ينتظرون المسؤولين في مكاتبهم حتى الانتهاء من اجتماعاتهم. واضاف ان وزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر عليه بصفته المسؤول الاول عن مراقبة الجهاز التنفيذي حسب قانون البلدية 5 لسنة 2005 ان يؤجل اجتماعاته التي يعقدها مع المسؤولين في البلدية الى



محمد المفرج

البلدية تحذر من الذبح خارج المسالخ المعتمدة حفاظاً على الصحة

3 أعضاء يسألون عن أسباب تمديد عقود النظافة الحالية طلبوا بيان التكلفة المالية لكل عنصر

أكدت البلدية على أهمية نشر التوعية خاصة فيما يتعلق بعدم الذبح خارج المسالخ المعتمدة من قبل البلدية وذلك حفاظاً على صحة المستهلكين. وجاء ذلك خلال اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والذي ترأسه وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر وعضوية مدير عام البلدية بالوكالة م.عبدالله عمادي حيث أكد رئيس مكتب المتابعة التابع لوزير الدولة لشؤون البلدية م.عبدالكريم الزبيد ان اللجنة اطلعت على ميزانية البلدية الحالية 2011 - 2012 والتأكيد على أهمية متابعة مشاريعها لتحقيق الصرف المتوقع لها.

وذكر ان اللجنة احيطت علماً بان البلدية وبالتنسيق مع الهابيتايت ستعقد ورشة عمل خلال السنة المالية المقبلة لبيان أهمية دراسة المرصد الحضري، مشيراً لاستعراض القياديين نتائج الدراسة المقدمة بشأن أهمية اختصار الدورة المستندية الداخلية في البلدية.

و اشار الزبيد الى ان اعضاء اللجنة استعرضوا نظام تفعيل البصمة والاجراءات المطلوبة لإنجاح هذا النظام، مؤكداً على أهمية حصر جميع العقبات والمشاكل التي تواجه الموظفين من خلال حلها فوراً. وأكد الزبيد ان نظام البصمة يعمل بشكل جيد ومنتظم ويحقق الهدف الذي تم وضعه له وخصوصاً بعد استكمال جميع مميزاته وتنفيذها.

العنزي: مواجهة الفساد بسنّ تشريعات ملزمة وقوانين صارمة

بالقول: «إن هذا الترهل وذلك الضعف قد جعلنا من البلدية مرتعاً للفساد الذي استشرى فيها على نحو غير مسبوق»، لافتاً الى أن مختلف أجهزة البلدية قد أصيبت بالشلل أو على أفضل تقدير بانعدام الفاعلية بسبب ممارسات الوزير المسؤول عنها. وطلب م.عبدالله العنزي بضرورة الإسراع باتخاذ خطوات إصلاحية حاسمة من أجل انتشال البلدية من الأوضاع المتردية الراهنة. مؤكداً انه «إن فات الفوت فلن ينفع الصوت». وفي ختام تصريحه الصحفي، شدد عضو المجلس البلدي م.عبدالله العنزي على ان إصلاح البلدية لا بد ان يتم وفق رؤية شاملة ومنهج متكامل، وذلك عبر سن تشريعات ملزمة وقوانين صارمة.

قال عضو المجلس البلدي م.عبدالله العنزي ان البلدية أصبحت تعاني خلافاً وفساداً كبيرين لم يعد بمقدورها معها القيام بالمهام والوظائف الأساسية المناطة بهذا الجهاز الحكومي الحيوي والبالغ الأهمية لتسيير مصالح المواطنين. وأوضح في تصريح صحفي ان أجهزة البلدية المختلفة قد أصابها العطب والترهل ولم تعد قادرة على الإنجاز. مشيراً الى ان ضعف وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الأشغال العامة د.فاضل صفر، ضاعف من معاناة البلدية، وأفقدوا الفاعلية والكفاءة، ناهيك عن عدم القدرة على الاضطلاع بالمسؤوليات وأداء الوظائف والأدوار الاعتيادية والتقليدية لهذا الجهاز الإداري المهم في الجسد الحكومي. وأضاف

ان وجدت؟
● هل تم الاتفاق بين البلدية والشركات على الأسعار الجديدة للتمديد الثاني؟
● ان كان الجواب على بند (5) بنعم، يرجى الافادة بقيمة الأسعار الجديدة للتمديد الثاني مع بيان التكلفة المالية للتمديد الأول لكل عقد على حدة والتكلفة المالية للتمديد الثاني لكل عقد على حدة.
● هل سيكون التمديد الثاني بنفس الآليات والمعدات العاملة منذ بداية تلك العقود؟ ان كان الجواب بنعم فهل سيؤثر على مستوى أداء خدمات النظافة؟
● لم تقم البلدية بترسية مناقصات النظافة الجديدة عند طرحها اول مرة مبررة ذلك بارتفاع أسعارها ورغبة منها في الحفاظ على المال العام، وبالتالي قامت البلدية بإعادة طرحها مرة أخرى مع تأهيل مقاولين جدد، وبعد كل هذه الاجراءات التي تمت هل كان من المجدي ماليا إعادة طرح المناقصات مرة ثانية مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة التمديد الأول والتمديد الثاني للعقود الحالية؟
● ام كان من الاجدى ماليا ترسية المناقصات عند طرحها اول مرة؟ يرجى تزويدنا بالدراسة المالية المفصلة لكل حالة على حدة؟
● هل أضر التمديد الثاني لعقود النظافة بالمال العام؟

قدم ثلاثة اعضاء سؤالاً يتعلق بتحديد أسباب قيام البلدية بتمديد عقود النظافة الحالية. وقال الأعضاء م.جنان بوشهري، م.أشواق المصنف، أحمد البغيلي في سؤالهم: قرأنا في الصحف تصريحاً لبلدية الكويت يفيد بأن البلدية قد اتفقت مع شركات النظافة العاملة حالياً على تمديد عقود نظافة المدن للمرة الثانية ولمدة سنة، وبما ان التمديد الأول كان بنفس الأسعار السابقة للعقود، وذلك وفقاً لما تنص عليه تلك العقود، فإن التمديد الثاني لن يكون بنفس الأسعار لكون الشركات أصبحت غير ملزمة بذلك ولها الحق بالتمديد وفقاً للأسعار التي يتم الاتفاق عليها من الطرفين (الشركات والبلدية)، لذلك يرجى افادتنا بالآتي:
● ما الأسباب التي دعت البلدية لطلب التمديد الأول لعقود النظافة؟
● ما الأسباب التي دعت البلدية لطلب التمديد لمرّة ثانية لتلك العقود؟ وهل تلك الأسباب تستدعي التمديد لمدة سنة كاملة؟ ام كان من الممكن تقليص مدة التمديد لفترة أقل؟
● من الجهة المسؤولة عن عدم تلافي تلك الأسباب وبالتالي اضطراب البلدية لطلب التمديد الثاني؟
● هل هناك أسباب مشتركة دعت لطلب التمديد الأول والتمديد الثاني لتلك العقود؟ ومن الجهة المسؤولة عن عدم تلافي تلك الأسباب المشتركة



م.عبدالله العنزي

شكراً على تعازيكم

عائلة البدر

تتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى

- مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح
- وسمو ولي العهد الأمين الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح
- وسعادة رئيس مجلس الأمة السيد / جاسم محمد الخرافي
- وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ / ناصر المحمد الأحمد الصباح

والسادة الشيوخ والوزراء وأعضاء مجلسي الأمة والبلدي

ولكل من فضل بمواساتهم في وفاة فقيدهم الغالي المغفور له بإذن الله تعالى

مشاري حسن مشاري البدر

سواء بالحضور شخصياً أو بالاتصال هاتفياً أو برقياً أو بالنشر في الصحف، سائلين الله العلي القدير ألا يريهم مكروهاً بعزير

اللهم إنا لله وإنا إليه راجعون